مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية

المجلد (33) العدد الأول (يونيو 2020)

الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب وعلاقته بالمعنى

خالد محمد إغويلة

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

Email: khmogw1971@yahoo.com

الملخص

هدف البحث إلى معرفة سبب إلغاء العربي عَملَ أفعال القلوب أو تعليقه، ويطرح تساؤلاً، هو: هل سبب إلغاء وتعليق العامل عن العمل قوة العامل أو ضعفه، أي: هل المانع لفظي كما زعم النحاة؟ أم أن العربي كان مأخوذا بالمعنى ومهتما به، أي: بمعنى هل أن العامل معنوي؟ واستخدم لتحقيق هذه الأهداف المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج البحث: أنَّ الْعَرَبِي حِينَ كَانَ يُعْمِلُ أوْ يُلْغي أوْ يُعَلِّقُ لَمْ يَكُنْ مُتَأثِّراً فِي ذَلِكَ بالْعَامِلِ، أو مُلْتَفِتَاً إلَيْه، وإنما كان مهتما بالمعنى الذي يسعى إليه، ولم يكن يعرف العامل أصلا الذي وضعه النحاة بعده، كما أن النحاة عندما وضعوا قواعد النحو قد اهتموا بالمعنى إلى جانب اهتمامهم باللفظ، غير أنهم في باب أفعال القلوب غلَّبوا العامل على المعنى.

الكلمات المفتاحية: الإلغاء والتعليق، أفعال القلوب.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فلم يكن النحو العربي علماً يهتم بتتبُّع علامات الإعراب والبناء فحسب؛ بل هو علم يهتم بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، غير أن اهتمام النحويين بالمعنى يتفاوت من باب إلى آخر، فأحياناً يطغى العامل اللفظي في التعليل،

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

وأحيانا أخرى يظهر اهتمامهم بالمعنى جلياً واضحا؛ ولهذا سنعمل في هذا البحث المتواضع على النظر في ارتباط التركيب والدلالة في النحو العربي من خلال خاصيتي الإلغاء والتعليق اللّتيْن تتميز بهما أفعال القلوب وعلاقتهما بالمعنى.

إنّ هذا الدراسة من الدراسات النحوية الدلالية التي تبحث في العلل الدلالية التي تُعد سبباً رئيسياً في إجازة أمور أحياناً ومنعها أحياناً أخرى؛ لأنه كما نعرف أن المعنى هو الغاية أما الألفاظ فما هي إلا وسيلة.

منهج البحث

يعتمد هذا البحثُ على المنهج الوصفيّ الذي يصفُ الظاهرَة اللغويَّة موضعَ الدراسة مع الاعتماد على الاستقراء والتحليل في ذلك.

ولقد جاء هذا البحث الموسوم بـ (الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب وعلاقته بالمعنى) في مبحثين ومقدمة وخاتمة بعدها قائمة المصادر والمراجع التي أفدت منها.

تناولت في المبحث الأول التعريف بأفعال القلوب وأقسامها وسبب تسميتها بهذا الاسم، أما المبحث الثاني تحدث فيه عن خاصيتي التعليق والإلغاء، وعلاقة كل ذلك بالمعنى، أما الخاتمة فتشمل أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

وأخيراً أسألُ الله جلَّ وعلا أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأستغفره –سبحانه– إن زلَّ قلمي هو سبحانه من وراء القصد هذا والحمد لله أولاً و آخِرًا، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وبارِكَ على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه.

❁ ❁ ❁

المبحث الأول

أفعال القلوب، عملها وأقسامها

إن الأفعال التي تدخل على الجملة الاسمية إما أن تطلب فاعلاً وإما مفعولاً، فإن طلبت فاعلاً، وهذا في باب كان وأخواتها رَفَعَ المبتدأَ تشبيها له

بالفاعل ونَصبَ الخبرَ تشبيها له بالمفعول، والفاعل حقيقة في مثل هذا هو مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ، فالفاعل في قولنا: كان زيدٌ مسافرا، هو سفرُ زيد؛ لأنه هو الحادث الكائن حقيقة ... وكذا في كل أخوات كان... وإنْ طلَب الفعل مفعولاً، وهذا في باب أفعال القلوب والتصيير –وهي موضوع بحثنا– نَصَب جزأي الجملة إن تجردت من (إنَّ)؛ لأن المفعول الحقيقي في مثل هذا هو مصدر الجزء الثاني مضافاً إلى الجزء الأول، أعني مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ؛ إذ إن اعتماد هذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمبتدأ، فإذا قلت: علِمتُ زيداً ناجحاً، وقع علمك بِنجاح زيدٍ لا بِزيدٍ؛ لأنك كنت عالما بزيدٍ من قبلُ، كما كان المخاطَبُ عالماً به؛ ولكنكَ ذكرتَ الأوّل لِيُعلَم مَن الذي عُلِم منه النجاح، فالفائدة في المفعول الثاني، كما كانت الفائدة في باب المبتدأ والخبر في الخبر لَا في المبتدأ"[1].

ولقد سُميت أفعال القلوب بهذا الاسم؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، أي أنها أَفْعَالٌ غيْرُ مُؤثِّرةٍ لا يَصِلُ مِنْ فاعلها شيءٌ إلى غيره، فإذا قلت: علمتُ زيداً قائماً، فإنك أثبت القيام في عِلمك ولم تُوصل إلى ذات زيد شيئاً[2]، وأفعال القلوب منها ما هو لازم، نحو: جَبُنَ سالمٌ، فَرِحَ محمد، ورَغِبَ عليٌّ. ومنها ما هو متعدٍ، وهذا على ثلاثة أقسام:

1. ما يتعدى بواسطة، نحو: فكَّر، وتفكَّر، فتقول: فكَّرتُ في السؤال، وتفكّرتُه.
2. ما يتعدى لواحد، نحو: فَهِم، تبيَّن، عَرف، تحقَّق، تقول: فهِمتُ الدرس، تبيَّنتُ الأمرَ.
3. ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، (ظن وأخواتها)، وهذا هو المقصود في هذا البحث، وهذه الأفعال ناسخة للابتداء، حيث تدخل على الجُملة الاسمية، وتنسخ المُبتدأ و الخبر وتجعلهما مفعوليها، فيُصبح المُبتدأ مفعولاً أولاً، والخبر مفعولاً ثانٍ، نحو: [ظننتُ الطالبَ فاهماً، فالطالبَ: مفعول أول، وفاهماً: مفعول ثان، وأصلهما قبل دخول (ظن)

[1] ينظر شرح الرضي على الكافية 148/4.

[2] ينظر شرح المفصل لابن يعيش 78/6.

المبتـــــــدأ والخبـــــــر؛ تقـــــــول: الطالـــــــبُ فـــــــاهمٌ.

وهذه الأفعال تنقسم إلى قسمين: 1) أفعالُ الْقُلُوبِ، 2) أفعالُ التَّحْوِيلِ.

وتنقسم أفعال القلوب إلى قسمين:

- ما يدلّ على اليقين، نحو: رَأَى، عَلِمَ، وَجَدَ، دَرَى، تَعَلَّمْ.
- ما يدلّ على الرُّجْحَان، أي: رُجحان وقوع المفعول الثاني. نحو: ظَنَّ، خَالَ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، جَعَلَ، هَبْ.

أحكامها

أفعال القلوب لها ثلاثة أحكام، وهي: إما أن تكون عاملة وهو الأصل. أو ملغاة، أو معلَّقة عن العمل.

أولاً/ الإعمال: فإذا تقدم فعلها عن الاسمين (المفعولين اللذيْن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً) وجب نصبهُ لهما، أي: وجب إعمال الفعل في المفعولين عند جمهور البصريين عدا الأخفش[1]؛ لأن المقتضِي لإعمالها قائمٌ، شأنها في ذلك شأن سائر الأفعال المتقدمة على معمولاتها، فكما أن الفعل (ضَرَبَ) في قولك: ضربتٌ زيداً أقوى في العمل منه في قولك: زيداً ضربتُ، بدلالة جواز تقويته بحرف الجر، فتقول: لِزيدٍ ضربت، ولا يستحسن ذلك مع تأخر المعمول، فلا تقول: ضَرَبْتُ لِزيد[2].

نلاحظ أن النحويين يرون أن الفعل يستمد قوته من تصدره، حتى أنه إذا ورد ما يُوهم إلغاءه خرَّجوه على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل، أو على التعليق بتقدير لام الابتداء، وعلى هذا خرَّجوا قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَلبثْتُ بعدَهم بِعيشٍ ناصـــــــبِ *** وإِخَالُ إِنّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبَعُ[3]

وقول بعض الفزاريين:

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صَارَ مِنْ خُلُقي *** إِنّي مـــلاكُ الشِّيمة الأَدبُ[1]

---

[1] انظر المقتضب 11/2، شرح المفصل لابن يعيش 85/7.

[2] انظر شرح المفصل لابن يعيش 84/7.

[3] البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين 1/1، وشرح شواهد المغني 1 /264.

على تقدير: وإخَالُه إنّي لاَحِقٌ مُستَتْبَعُ، وإنّي وجدْتُه ملاكُ الشيمة الأَدبُ. على أن الهاء ضمير الشأن المفعول الأول، والجملة بعدها من المبتدأ والخبر في محل المفعول الثاني، و على هذا يكون الفعل عاملاً لا إلغاء ولا تعليق.

أو التقدير: وإخال إنّي لَلَاحِقٌ مُسْتَتْبَعٌ ـ وإنّي وجدتُ لَملاكُ الشيمة الأدبُ، وعلى هذا يعلق الفعل عن العمل، بحيث تكون الجملة في محل نصب سدت مسد المفعولين[2].

وسوف نتحدث في المبحث الثاني عن الحُكمين الآخرَين، وهما الإلغاء والتعليق.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني

الإلغاء والتعليق وعلاقتهما بالمعنى

أولاً/ الإلغاء: وهو تركُ الفعلِ العملَ لفظاً ومعنىً لا لِمانع، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، فليس لِـ (ظنَّ) عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللفظ، ولا يدخل الإلغاء أفعال التحويل ولا أفعال القلوب الجامدة (هبْ، وتعلَّم)[3].

فالأفعال القلبية المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطاً نحو: الطالب ظننت مجتهداً يتساوى الإلغاء والإعمال، برفع (الطالب، ومجتهد) أو بنصبهما، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء.

أما إذا تأخرت فالإلغاء أرجح، تقول: الطالبُ مجتهدٌ خِلتُ، برفع (الطالب، مجتهدٌ) على الابتداء والخبر، حيت يرجح إلغاء الفعل لتأخره [4] هذا "إذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب، نحو: زيداً قائماً ظننتُ ظناً، وإلا قبُح الإلغاء؛ إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل، والإلغاء ظاهر في عدمه، فبينهما شبه التنافي" [5]

---

[1] البيت من البسيط لبعض الفزاريين في خزانة الأدب 9/ 139، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 65/2، وشرح ابن عقيل 49/2، والمقرب 180/1.

[2] تهم.

[3] انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 45/2.

[4] السابق.

[5] حاشية الخضري 1/ 302.

وبشرط ألا يكون العامل منفياً، فلو نُفي تعيَّن الإعمال كـ (زيداً قائماً لم أظن)؛ لأن إلغاءه حينئذٍ يوهم أن ما قبله مُثبت، فيناقض نفي الفعل بعده، لتوجهه في المعنى إلى المفعولين[1].

لكن ما سبب إلغائها عند النحاة؟ هل سبب إلغائها وإعمالها يكمن في قوة الفعل وضعفه، إن قَوِيَ وجبَ الإعمال وامتنع الإلغاء، وإن ضعف جاز الإلغاء؟ أم أن المعنى كان له دور في الإعمال والإلغاء؟

قال سيبويه: " كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيف، كما يضعف زيداً قائماً ضربت"[2].

وقال أبو حيان: **"وإلغاء" العامل "المتأخر" عن المبتدأ والخبر "أقوى من إعماله" بلا خلاف لضعفه بالتأخر، "و" العامل "المتوسط بالعكس" فالإعمال فيه أقوى من أهماله؛ لأن العمل اللفظي أقوى من الابتداء، "وقيل: هما"، أي: الإلغاء والإعمال "في المتوسط بين المفعولين سواء" لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له، فلكل منهما مرجح**[3].

يفهم من كلام النحاة أنهم يرجعون سبب إلغاء أفعال القلوب إلى ضعفها في العمل، وسبب ضعفها عدم تصدُّرها، وجعلوا هذا الضعف مراتب ودرجات، وبحسب مراتب الضعف جعلوا لهذه الأفعال ثلاثة أحوال، فكلما ابتعد الفعل عن الصدارة بأن وقع وسطا أو متأخرا عن معموليه ضعف وَوَهَن، حتى إن وقع قبله معمول الخبر أُلْغيَ عن العمل، كما في قولك: متى تظنُّ زيدٌ مسافرٌ ؟، وأين تظنُّ زيدُ مسافرُ؟، واليوم تظنُّ زيدٌ مسافرٌ. فلما تقدم على الفعل معمول الخبر (المفعول الثاني) لم يُنظر إلى تقدّم الفعل على معموليه فجوزوا إلغاءه؛ لأن تقدّم معمول الخبر كتقدّم الخبر ووقوعه بين المبتدأ والخبر[4].

---

[1] انظر السابق 1/ 303، حاشية الصبان 27/2.

[2] الكتاب 120/1.

[3] شرح التصريح على التوضيح 370/1.

[4] ينظر شرح الرضي على الكافية 157/4.

ومعنى هذا أنهم لم يعطوا للمعنى أهمية هنا، فقد يفهم من قولهم: يجوز إلغاء الفعل إذا توسط أو تأخر أنه يجوز ذلك متى شاء المتكلم بغض النظر عن المعنى، والصحيح أن العربي صاحب اللغة عندما كان يلغي أو يعمل أو يعلق كان مدفوعا بالمعنى ولم يكن يعرف العامل الذي استحدثه النحاة بعده؛ إذ إن معنى الإلغاء يختلف عن معنى الإعمال، والنحاة تنبهوا لهذا، قال سيبويه: " فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب، وهذا إخال أخوك، وفيها أُرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكلٌ عربي جيد... وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما كان يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ، وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذلك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري" [1].

وفي شرح المفصل لابن يعيش إن سبب إلغائها، أي: إبطال عملها لفظاً ومعنى هو ضعفها، وسبب ضعفها كونها أفعال غير مؤثرة ولا نافذة من فاعلها إلى غيره، إذ إن تأثيرها ليس بظاهر كأفعال العلاج، فهي يقين أوشك يهجس في النفس من غير تأثير فيما يتعلق بها، وإنما أعملت كما اعمل (ذَكَرَ) فتعدى إلى المفعول في قولك: ذكرتُ زيداً) لأن الذكر قد اختص بزيد وإن لم يؤثر فيه، وكذلك ههنا قد تعلق ظَنٌّ فاعل هذه الأفعال أو علمه بمظنونٍ أو معلومٍ وإن لم يؤثر فيه، ولأجل كونها ضعيفة في العمل جاز أن تلغى[2].

وفي الهمع: "فإن بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال، وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال" [3].

جاء في حاشية يس على التصريح: "وثم إن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الأفعال، نحو: أين تظن زيداً قائما؟ أو متى تظن زيداً قائما؟ فإن جعلتهما معمولين لـ(قائم) فأنت بالخيار، إن شئت أعملت لبنائك الكلام على

[1] الكتاب 1/ 119.

[2] ينظر شرح المفصل لابن يعيش 84/6.

[3] همع الهوامع 1/ 490.

الظن، وإن شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن، فقلت أولا: (زيد قائم) ثم اعترضت بالظن بين (متى) و(زيد)، وإن جعلت (أين) و(متى) معمولين لـ(تظن) لم يجز إلا الإعمال" [1].

معنى هذا أن العربي لم يكن يعرف العامل ولا قوته أو ضعفه، فلا يُعمل مراعيا قوة العامل، ولم يُلغِ متأثراً بضعفه، بل كان يراعي المعنى الذي يريده ويختار له من الألفاظ والتراكيب التي تناسبه، فإن أراد الشك أعمل فقال: ظننتُ زيداً قائماً، وإن أراد اليقين ألْغَ فقال: ظننتُ زيدٌ قائمٌ؛ لأن قوله: (ظننت زيداً قائماً) جملة واحدة مبنية على الشك، ولا يؤثر في ذلك كون العامل متقدماً كما في المثال السابق، أو متوسطاً بين المعمولين كما في قولك: زيداً ظننتُ قائماً، أو متأخراً، نحو: زيداً قائماً ظننتُ، فالمعنى واحد، وهو أن ظنه في سفر زيد قائم. أي أن معنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن تقدم الفعل أو تأخر.

ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين، نحو: ظننتُ زيدٌ قائمٌ. فالكلام هنا جملتان، الأولى (ظننتُ) جملة شك ملغاة لفظاً ومعنى، والثانية (زيدٌ قائمٌ) جملة يقين، وهي المقصودة والكلام مبني عليها، فالمتكلم بدأ بالشك (ظننت) ثم أدركه اليقين، ولا فرق في هذا سواء أكان العامل متقدماً على المعمولين كما في المثال السابق أم وسطاً. نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، أو متأخرا، نحو: زيدٌ قائم ظننتُ[2].

ثانياً/ التعليق: تقدم أن الإلغاء إبطال عمل الفعل لفظاً ومعنى، أما التعليق فقالوا: "إنه مأخوذ من قولهم: **امرأة مُعلَّقة، أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلَّق لا مع الزوج ولا بِلَا زوج...فالفعل المعلَّق ممنوع من العمل معنى وتقديراً**" [3].

وسب إبطال عمل الفعل لفظاً ومعنى هو وجود مانع لفظي، أي مجيء ماله صدر الكلام، كلام الابتداء، نحو: علمت لَزيدٌ قائم، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْعَلِمُوالَمَنِ

[1] 253/1.

[2] ينظر معاني النحو لفاضل السامرائي 29/2.

[3] شرح الرضي على الكافية159/4.

اشتراه مَالَه مِن خَلَاق﴾ [البقرة، الآية: 202] فجملة (لزيد قائم) و(مَن اشتراه) سدَّتَا مسد مفعولي (علم) لكن عُلِّق عنهما فعلاهما لفظا لأجل المانع اللفظي (لام الابتداء)، لأنها لها الصدارة.

ومن المعلقات حروف النفي، نحو (ما) في قوله تعالى: ﴿وظَنُّوا مَالَهم مِن مَحيصٍ﴾ [فصِّلت، الآية: 48] وقوله تعالى: ﴿عَلِمْتُ مَا هؤلاء يَنْطِقُون﴾ [الأنبياء، الآية: 65]. و(إنْ) نحو قوله تعالى: ﴿وتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء، الآية: 52] فالجملتان بعد (إنْ، وما) في موضع نصب سدتا مسد المفعولين، والفعلان (تظن، وعلِم) عاملان في المعنى دون اللفظ.

والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿وإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُون﴾ [الأنبياء، الآية: 109]، وقوله تعالى: ﴿ولَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عذاباً وَأَبْقَى﴾ [طه، الآية: 71]، وقوله تعالى: ﴿ولِنَعْلم أَيُّ الحِزْبَيْن أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف، الآية: 12]، فالجمل بعد المعلِّق في موضع نصب سادة مسد المفعولين.

والتعليق عند الجمهور يكون في الأفعال القلبية المتصرفة[1] سواء كانت بمعنى العلم أم بمعنى الظن، وعليه فالتعليق عندهم لا يجوز إلا في الأفعال التي يجوز فيها الإلغاء، ولهذا حَمَل الخليلُ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ عَلَى الرحمنَ عِتِيا﴾ [مريم، الآية: 69] على الحكاية وإضمار قول، والتقدير: لننزعن في كل شيعة الذين يقال فيهم أيُّهم أشد، فـ(أيُّهم) استفهام مرفوع بالابتداء، و(أشدُّ) خبره، والجملة مقول القول. وعند سيبويه (أيُّ) اسم موصول مبني على الضم لسقوط صدر صلته في محل نصب على المفعولية لـ(لَنَنْزِعن)، وعند الفراء والكسائي أن (أيّ) موصولة لا تبنى، ويَقرآن الآية بالنصب (أيَّهم أَشَدُّ) وخرَّجا الرفع على أن النزع قد وقع على (من كل شيعة) فالفعل اكتفى بالجار والمجرور عن صريح المفعول، كما اكتفى بهما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِن رَحْمَتِنَا﴾

[1] شرح ابن عقيل 2/ 45.

[مريم، الآية: 50]، وفي قولنا: أكلتُ من كلِّ طعام، أي: لنَنْزِعنَّ بعضَ كلِّ شيعة، وكأنَّ سائل سأل: مَن هُم؟ فقال مبتدئاً: أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتيا[1].

أما عند المبرد وثعلب وابن كيسان لا يكون إلا فيما كان بمعنى العلم[2]، وعند ابن عصفور أن التعليق يكون في كل فعل قلبي، سواء كان من أخوات ظن وعَلِم أم لم يكن، واختاره ابن هشام[3].

لعل المشهور أن التعليق يشارك أفعال القلوب فيه أفعال أخرى، نحو (أزكى) في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف، الآية: 19] و (أبصر) كما في قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم، الآية: 56]، وسأَلَ في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الداريات، الآية: 12].

والسؤال الذي يُطرح هنا ما الفرق بين التعليق والإلغاء؟ وهل سبب التعليق معنوي أم العامل هو السبب؟

عرفنا أن الإلغاء إبطال عملِ الفعل لفظاً ومعنى لا لمانع، والتعليق إبطال عملِ الفعل لفظا لَا محلا لِمانع، إذا كل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليق[4].

والفرق بينهما يظهر من وجهين، أحدهما: أن العامل المُلغَى لا عمل له البثة لا في اللفظ ولا في المحل، وأن للعامل المعلق عمل في المحل لا في اللفظ، والثاني: أن سبب التعليق موجب للإهمال، فلا يجوز الإعمال مع وجود المانع، فلا يقال: ظننتُ ما زيداً قائماً، وسبب الإلغاء مجوَّز للإهمال، فيجوز: زيداً ظننتُ قائماً وزيدٌ ظننتُ قائمٌ[5].

هل يفهم من هذا أن العامل هو سبب التعليق –أيضاً–، أي ضعف العامل عن تخطي اللفظ الذي له الصدارة الذي حال بينه وبين معموليه؟ وإذا كان كذلك فهل ما بعد الأداة التي تعلق الفعل عن العمل مستقل عن ما قبلها؟.

---

[1] ينظر الكشاف 34/2، وشرح المفصل لابن يعيش 87/6، وارتشاف الضرب 2119/4، ومغني اللبيب 544/1.

[2] ارتشاف الضرب 2114/4.

[3] انظر المقرب 183/1، و حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 1/ 213.

[4] ينظر شرح المفصل 86/6.

[5] ينظر أوضح المسالك 54/2.

إن سبب إبطال عمل الفعل لفظاً هو وجود المانع اللفظي الذي له الصدارة، فلو أعمل ما قبله فيه أو فيما بعده لخرج عن أن يكون له صدر الكلام فأبقيتْ الجملةُ التي دخلته على صورتها الجملية رعاية لأصله، أي أصل ما له صدر الكلام[1]، لكن معنى الفعل بعد التعليق وقبله هُوَ هُوَ، فمعنى قولك: (علمت لزيدٌ قائمٌ) هو علمت قيامَ زيد، كما كان قبل التعليق وانتصاب الجزأين في علمت زيداً قائماً[2]. وإبطال عمل الفعل ليس مطلقا، بل عمل الفعل وأثره موجوداً في المحل، ويظهر هذا الأثر عند العطف عليه، فـ(لزيدٌ قائمٌ) في قولك: (علمت لَزيدٌ قائمٌ) في محل نصب بدليل جواز العطف عليه بالنصب، تقول: علمت لَزيدٌ قائمٌ وجالساً، عطفا عن الجملة المعلَّق عنها.

أمَّا من حيث المعنى فإن معنى النصب يختلف عن معنى الرفع، فمعنى قولك: (علمتُ لمحمدٌ مسافرٌ) آكد من قولك: (علمتُ محمداً مسافراً)، فدخول اللام أفاد معنى التوكيد وجعلها في التأكيد بمنزلة جواب القسم، فإذا عطفت بالرفع، كان المعنى على تقدير اللام، فتكون بمنزلة ما قبلها في التأكيد، وإذا نصبت لم يكن المعنى على تقدير اللام، فكانت الجملة المعطوفة غير مؤكدة، فقولك: (خالدٌ راجعٌ) في (علمتُ لمحمدٌ مسافرٌ وخالد راجعٌ) مؤكدة بمنزلة المعطوف عليه، بخلاف إذا كان المعطوف منصوباً (وخالدًا راجعاً) فإن هذين الاسمين المنصوبين غير مؤكدين، وهذا ينطبق على باقي المعلقات، الاستفهام، والنفي، وغيرهما: فإذا كان المعلق الاستفهام في قولك: علمتُ أمحمدٌ حاضرٌ وخالداً غائباً) فإن قولك: (علمت أمحمدٌ حاضرٌ) معناه: علمتُ أَهُوَ حاضرٌ أمْ غائبٌ، ولم تُخبر عنه بل تركتَه لِعلمك، وقولك: (وخالداً غائباً) معناه: وعلمتُ خالدا غائباً، فقد أخبرتَ عن غياب خالد، ولم تخبر عن حضور محمد[3]، أما ما بعد الأدوات التي تعلق الفعل عن العمل في اللفظ فمرتبط ارتباطا وثيقا بما قبله؛ إذ إن فصله عنه يؤدي إلى تفكك الكلام، فقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾ في قوله

[1] ينظر شرح التصريح على التوضيح 370/1.

[2] ينظر شرح الكافية للرضي 159/4.

[3] ينظر معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي 37/2.

تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾ [الكهف، الآية: 19] مرتبطة ارتباطا تاما بقوله: ﴿فَلْيَنْظُر﴾ لأنه لو قطعتها عنها لا يستقيم المعنى، فالقصد ربط النظر بالطعام، وقوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ﴾ [القمر، الآية: 26] فقوله تعالى: ﴿من الكذاب﴾ مرتبط بقوله تعالى: ﴿سيعلمون﴾ وفي قول كُثير:

وما كنتُ أدري قبلَ عزَّة مَا البُكا *** ولا مُوجعات القلب حتى تَولَّت

نظم البيت يقتضي أن يكون (البُكا) متعلقاً بـ (ما أدري)، متأخرا عنه في المعنى، ولا يجوز أن يكون متقدما في المعنى؛ ذلك لأنه بدأ فبيَّن أنه ما كان يدري قبل عزة، وما هو الذي لا يدريه ؟ هو شيء خاص وهو: ما البكا وموجعات القلب. فلو ذهبت تقدم (ما البكا) وتؤخر (أدري قبل عزة) جئت بالمحال؛ ذلك لأنه يكون: وما كنت ما البكا أدري قبل عزة، وأغلب أمثلة التعليق تأتي في هذه الإحالة التي ذكرناها"[1].

وجواز العطف على محل الجملة المعلقة يدل –أيضا– على ارتباط ما قبل الأداة التي تعلق الفعل بما بعدها حيث إن هذا الترتيب في العطف يقتضيه السياق من جهة المعنى بحيث يكون الفعل متعلقا بما قبله، وأن يكون ما بعد أدوات التعليق متعلقا بالفعل، فيكون تاليا في المعنى كما هو تالٍ في اللفظ، ولا يجوز أن يكون مبتدأً به مستقلاً، قال تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف، الآيات: 11، 12]، فالسياق يقتضي أن يكون (أيُّ الحزبين) متعلقة بـ(نَعْلَمُ) متأخرة عنها في المعنى مرتبطة بها غير مبتدأ بها؛ لأنه بدأ فذكر أنه أنامهم سنين ثم بعثهم لِعلَّة، وهي أن يعلم، وماذا يعلم ؟ يعلم شيئاً خاصاً وهو: مَن منهم أحصى أمداً لما لبثوا؟[2].

ونصب (موجعاتِ القلب) بالعطف على محل (ما البكا) في بيت كثير السابق يدل على ارتباط المعلق بالفعل، وإلا لم ينتصب المعطوف، وفي قولك:

[1] النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة 208.

[2] ينظر معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي 2/ 33.

(علمتُ أمحمدٌ حاضرٌ) لو عطفتَ عليها بالرفع وقلت: (وخالدٌ غائبٌ) لكانت الجملة المعطوفة داخلة في الاستفهام ولكان معنى الجملتين واحد.

❁ ❁ ❁

الخاتمة

خلاصة القول أن النحويين اهتموا بالعامل، ولكن ليس معنى هذا أنهم أهملوا المعنى عند وضع قواعد النحو، بل جعلوه الأساس وأولوه عنايتهم واهتمامهم في معظم أبواب النحو، حتى أننا نجدهم يجعلون للمسألة الواحدة أكثر من وجه إعرابي، وكثرة الأوجه الإعرابية ليس معناها أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأن للمتكلم الحق أن يستعمل ما يشاء منها؛ بل لكل وجه دلالته إلا إذا كان ذلك لغة. وهذا الاهتمام بالمعنى يختلف ويتفاوت من باب إلى آخر، ففي باب الإلغاء والتعليق لاحظنا أنهم يقدمون العامل علي المعنى. فلم يحظ فيه المعنى باهتمامهم وعنايتهم، فقد انصبّ جُلّ اهتمامهم على تأثير العمل في المعمول، وهذا جعل تنوّع التراكيب في هذا الباب بين الإلغاء والتعليق والإعمال ليس له أهمية وليس هناك فرق بينها إلَّا التقديم والتأخير وتغيُّر الحركات الإعرابية، وهذا إنقاص من حق صاحب اللغة الذي لاشك أنه عندما كان يعمل أو يعلق أو يلغي العامل لم يكن متأثرا بقوة العامل وضعفه، بل كان مدفوعاً بالمعنى الذي هو هدف المتكلم وغايته.

المصادر والمراجع

ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، ت669 هـ (د.ت.). المقرّب ومعه مُثُل المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، ت769 هـ (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 2، دار التراث، مطابع المختار الإسلامي، القاهرة، مصر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ت761 هـ (د.ت.). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ت761 هـ (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط 6، دار الفكر، دمشق، سوريا.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، ت643 هـ (د.ت.). شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر.

الأزهري، خالد بن عبد الله ت905 هـ (2000). شرح التصريح على التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، ت686 هـ (1975). شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا.

الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت745 هـ (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت1093 هـ (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

البقاعي، يوسف الشيخ محمد (2003). حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط 1، إشراف مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، ت1230 هـ (2000). حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت538 هـ (1407 هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري ت683 هـ، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، ط 3، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

السامرائي، فاضل صالح السامرائي (2001). معاني النحو، ط 5، دار الفكر، عمان، الأردن.

السيوطي، الإمام جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت911 هـ (1998). شرح شواهد المغني، ط 1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت911 هـ (2001). الأشباه والنظائر، تحقيق: غريد الشيخ، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت911 هـ (د.ت.). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الصبان، أبو العرفان، محمد بن علي الصبان الشافعي، ت1206 هـ (1997). حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

العليمي، يس بن زين الدين (1626 هـ). حاشية يس على شرح التصريح، المطبعة الأزهرية، القاهرة، مصر.

المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت285 هـ (د.ت.). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ت180 هـ (1988). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عرفة، محمد أحمد (د.ت.). النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط 1، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

مجموعة مؤلفين (1965). ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

Suspension and Abrogation in Verbs of Heart and Their Relationship with Meaning

Khaled Mohamed Eghwila

Department of Arabic Language, Faculty of Arts,
Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

Email: khmogw1971@yahoo.com

Abstract

The research aims to find out the reason why Arab native speaker cancelled verbs of heart or suspension them. It also presents this question: Is the reason for canceling and suspending "العامل" "word governing another" from functioning related to the strength or weakness of the "العامل " word governing another? In other words, is the reason verbal as claimed by grammarians? Or that the Arab native speaker was influenced by and interested in the meaning. Is the "العامل" incorporeal? The descriptive approach was used to achieve the study objectives. The results indicate that, when the Arab native speaker was cancelling, or suspending, he/she was not influenced by"العامل " "word governing another" or even paying attention to it. On the contrary, he/she was more interested in the meaning. He/she did not even know "العامل" "word governing another" which the grammarians presented afterwards. In addition, when the grammarians established grammar rules, they were interested in the meanings as well as the verbals. However, regarding verbs of heart, they gave priority to "العامل" "word governing another" rather than the meaning.

Keywords: Cancellation and suspension, Verbs of the hearts.